الحفاظ على المشهد الحضري

بيتر لاركهام

الفصل الرابع و العشرون من كتاب

الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة

أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المدينة التاريخية هي في جوهرها نتاج زمان ومكان من شكلوها،
وهي أيضًا حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.
(أشوورث وتونبريدج 1990: ص 28)

مقدمة

يُعد المشهد الحضري، أو "المشهد الحضري" ، بمعنى التراكم الطبقي في غالبية مواقع الاستيطان لعناصر تنتمي إلى فترات تاريخية وثقافية مختلفة ، أحد أكثر التجارب الإنسانية شيوعًا . من الصعب عدم إدراك هذا الثراء وتفسيره واستخدامه كأحداث يومية مهمة ، سواء على نطاق واسع من الأدلة البصرية الجاهزة ، أو استجابةً لإشارات أكثر دقة . هذه تجارب مألوفة لدى غالبية السكان ، وخاصةً في الدول الصناعية الغربية ، ولسكان أسرع مدن العالم نموًا ، في العالم النامي . يمتص إنتاج وصيانة هذا النسيج المادي للمستوطنات قدرًا كبيرًا من ثروة العالم الغربي على وجه الخصوص ، وقد فعل ذلك لقرون ، مما أدى إلى نشوء التركيب التاريخي للمشهد الحضري .

وقد وُصف مشهد المستوطنات التاريخية - وخاصةً الحضرية منها ، وينطبق الأمر نفسه غالبًا على الأماكن الأصغر، وحتى القرى الريفية - بأنه مخطوطة قديمة . وقد قُدمت حجج قوية للأهمية الاجتماعية والثقافية والنفسية للمشهد الحضري . وقد أظهرت العديد من الدراسات الحاجة ، في هذا الصدد ، إلى الحفاظ على المظاهر التاريخية للمدن - على الأقل في مظهرها الخارجي . ومع ذلك ، فإن هذا يؤدي إلى التوتر والصراع . فهناك أيضًا اتفاق واسع النطاق على أن المستوطنات يجب أن تتغير، وإلا فإنها ستركد . إن تكييف المشهد الحضري ضروري ، ولكن من الصعب تحقيقه دون إهدار بعض استثمارات المجتمعات السابقة . وقد بحث جغرافيو المدن ، على وجه الخصوص، هذه الظواهر لفترة طويلة .

يُعدّ الحفاظ على المظاهر الطبيعية الحضرية مجالًا دراسيًا غنيًا في الجغرافيا التطبيقية (راجع كونزن ١٩٧٥). وقد دفع هذا الجغرافيين إلى استكشاف مجالات ذات صلة بالتصميم المعماري والحضري ؛ والإدراك البيئي والروابط بين البيئة والسلوك ؛ وتخطيط المدن ، ولا سيما تطوير القوانين والإرشادات والممارسات ذات الصلة ؛ واقتصاديات التنمية ؛ والعلاقات الاجتماعية والثقافية . هذا مجال معقد ، يتحدى محاولات تبسيط النظرية أو الممارسة . يمكن فهم المظاهر الطبيعية الحضرية ، باستخدام نهج مورفولوجيا المدن ، على أنها مجموعات من أنماط الشوارع ، وهي شديدة المحافظة ، ونادرًا ما تتغير؛ وأنماط قطع الأراضي ، أكثر عرضة للتغيير؛ وهياكل المباني ، التي تتغير بشكل متكرر. ينبغي فهم التغييرات من خلال تحديد ودراسة الجهات الفاعلة (الأفراد والمؤسسات والهيئات الاعتبارية ، إلخ) والعمليات (ولا سيما أنظمة التخطيط والقانون) المعنية . تُمثل هذه "الأشخاص والعمليات" مجتمعةً نموذجًا مصغرًا للمجتمع والثقافة اللذين يُشكلان مستوطنة في أي وقت .

قضايا في الجغرافيا التطبيقية

يمكن تطبيق هذا المنظور على الحفاظ على المظاهر الطبيعية الحضرية بطرق عدة ، ولكن وُجد أنها ذات صلة بشمولية التخصصات المذكورة سابقًا ، وبجميع الظروف الثقافية والوطنية التي تم استكشافها حتى الآن ، وبجميع الفترات التاريخية.

مشاكل تحديد مناطق الحفظ

يُعد تحديد المباني أو المعالم الأثرية الفردية ، والمناطق التي قد تستحق الحفظ ، نشاطًا تاريخيًا جغرافيًا ، وهناك العديد من الأمثلة على هذا العمل في تلك الأدبيات . وتنشأ مشكلتان رئيسيتان :.

المناطق وحدودها

يعتمد ترسيم حدود المناطق ، على وجه الخصوص ، على المفاهيم الجغرافية لـ "المنطقة" ، و"الطابع" ، والمحلية / القرب ، والهوية . ومع ذلك ، نظرًا لأن الحفظ نشاط سياسي (جزء من عملية التخطيط على المستوى المحلي أو الوطني) ، فإن الحدود والتسميات الفعلية لا ترتبط دائمًا بهذه المفاهيم الجغرافية . فعلى سبيل المثال، كانت حدود منطقة ألمانيا الصغيرة في برادفورد (الملحق 24.1)، للتسهيل، هي الطريق الدائري الجديد .

الحفاظ على المظاهر الطبيعية للمدينة ليس ثابتًا ؛ تتغير مفاهيم المجتمع حول ما هو مقبول للحفاظ عليه ، والقيم المُعطاة لهذه المعالم والمناطق . في المملكة المتحدة ، يتجلى ذلك في قبول فترات معمارية ومورفولوجية معينة كمناطق تستحق الحفاظ عليها ، مما أدى إلى تأسيس جماعات ضغط ذات صلة :

- جمعية الآثار القديمة (١٩٢١)
- المجموعة الجورجية (١٩٣٧)
- الجمعية الفيكتورية (١٩٥٨)
- جمعية الثلاثينيات (١٩٨٠)
- جمعية القرن العشرين (التي أُعيدت تسميتها إلى جمعية الثلاثينيات) (١٩٩٢).

تغيرت أيضًا أنواع المناطق التي تُعد مناسبة للتصنيف بمرور الوقت . في البداية ، ركزت معظم المجتمعات على مراكز المدن التاريخية (أي العصور الوسطى وما قبلها) . أصبحت المناطق الصناعية معروفة بعد تزايد اهتمام الأكاديميين والعلماء بعلم الآثار والعمارة الصناعية ؛ ويؤدي اتساع نطاق المباني والمناطق الصناعية إلى مشاكل جديدة تتعلق بتمويل الحفاظ على المظاهر الطبيعية في المدن وإيجاد استخدامات جديدة للهياكل غير الضرورية (الملحق 24.1).

أصبحت الضواحي الآن تصنيفات شائعة بشكل متزايد في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ؛ ويربط أميس (1999) هذا التطور بتغير التوجه في تاريخ العمارة بعيدًا عن الأساليب النخبوية أو "الراقية" نحو العمارة الشعبية . لكن الحفاظ على هذه المظاهر الطبيعية المألوفة في المدن يثير جدلًا كبيرًا (الشكل 24.1) . يمكن مراجعة الأنماط الجغرافية والزمنية لتصنيفات مناطق الحفظ ، وأسبابها المحتملة ، بدءًا من التشريعات الوطنية والنصائح الحكومية وصولًا إلى السياسات والأحداث المحلية (لاركهام 1996). إن معرفة اتجاهات أنواع المناطق المُخصصة أمرٌ مفيدٌ أيضًا . ومع ذلك ، ما تزال هناك حاجةٌ إلى بذل المزيد من الجهود بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمادية للتخصيص (راجع غيل، ١٩٩١).

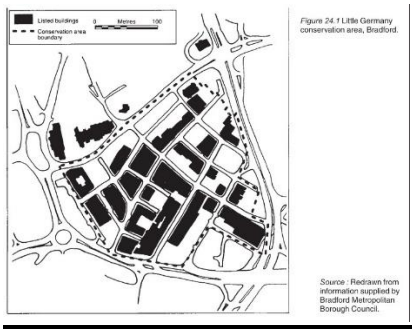

الطابع

يُعد مراعاة "طابع" المنطقة المراد حفظها عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على المظاهر الطبيعية للمدينة . في المملكة المتحدة ، يُكرّس هذا في التعريف القانوني لمنطقة الحفظ على أنها "ذات أهمية تاريخية أو معمارية خاصة ، ويُفضّل الحفاظ على طابعها أو مظهرها أو تحسينه" (قانون المرافق المدنية لعام ١٩٦٧). تُعد هذه الصياغة مهمةً في الفصل الصريح بين "الطابع" و"المظهر" البسيط. يُناسب فحص "الطابع" المناهج الجغرافية . يمكن دراسة القضايا المباشرة المتعلقة بالشكل المادي ، على سبيل المثال باستخدام أدوات ومفاهيم مورفولوجيا المناطق الحضرية . وتشمل العوامل الأخرى ذات الصلة تاريخ المنطقة وتطورها ، والذي قد يُكشف جزئيًا من خلال التحليل المورفولوجي ، واستخداماتها الماضية والحالية والمستقبلية .

ولا ينبغي الاستهانة بأهمية أنماط الاستخدام والنشاط : فقد أثر تزايد الاعتماد على السيارات والحاجة إلى مواقف سيارات داخل وخارج الشوارع على طابع العديد من مناطق الحفاظ على البيئة في الضواحي ، وتغيرت لودلو مع تحويل العديد من منازل المدينة الجورجية إلى متاجر تجزئة عتيقة لقطاع السياحة . وقد أثبت بوسويل (1984) هذا التغيير بمرور الوقت في نيوكاسل أبون تاين ، حيث ابتعدت وظائف الأعمال والتجزئة المركزية عن المركز التاريخي المحفوظ : إذا لم تحل محلها وظائف أخرى ذات صلاحيات استثمارية مماثلة ، فسوف يتلاشى المركز، بغض النظر عن تصنيفه ضمن مناطق الحفاظ على البيئة . يقدم الملحق 24.2 إرشادات حكومية بريطانية حالية حول طابع المنطقة.

لكن مشكلة التحقيقات التقليدية للطبيعة تكمن في شقين : أولاً، في العديد من البلدان ، كانت سلطات التخطيط غير منهجية في تحقيقاتها ، وفي كثير من الحالات ، اكتفت بتحديد التصنيفات دون إجراء تحقيقات مسبقة مناسبة . قد يؤدي هذا إلى مشاكل في التخطيط والإدارة اللاحقين . لم تُقبل الحاجة إلى تقييم مفصل مناسب للطبيعة إلا خلال العقد الماضي في المملكة المتحدة . ثانياً، أوحت طرق الوصف التقليدية بإمكانية تحديد الطبيعة ، بل وربما قياسها . ومُقاس كميًا ؛ وأن كل ما يُشكل الشخصية يُمكن تحديده بسهولة ، والاتفاق عليه من قِبل مختلف فئات المجتمع (لاركهام وجونز، 1993: ص 399) . يُظهر علم النفس البيئي والسلوكي أن مختلف فئات المجتمع لديها ردود فعل مختلفة جدًا تجاه المظاهر الطبيعية المألوفة والتاريخية.

في مراجعة لهذه الأدبيات ، يدرس هوبارد (1993) مخاطر الاستناد إلى بامبرغ، ألمانيا : ساحة السوق . ترتبط الشخصية بالاستخدامات بقدر ارتباطها بالشكل المادي . هنا ، يُلفت الاستخدام الحيوي للسوق والشكل المبني الكامل للساحة الانتباه بعيدًا عن واجهة متجر هيرتي غير المتجانسة (يسار) . يعتمد الحفاظ على التراث المعماري على معايير معمارية و/أو تاريخية بحتة ، لأن مثل هذه الأساليب تتجاهل إلى حد كبير الدور الرئيسي الذي تلعبه المظاهر الطبيعية في الحفاظ على الهويات الثقافية . التحدي إذن هو دمج المناهج التاريخية والجغرافية "التقليدية" لطبيعة المنطقة مع استكشاف تصورات المستخدمين والمقيمين ، ومع الثقافة.

القدرة الاستيعابية

"تتمثل مشكلة التخطيط الأساسية التي تواجه المدن التاريخية في التوتر بين الحاجة إلى الحفاظ على البنية المادية للمدينة (سواءً جوهرها أو محيطها) ومتطلبات الأنشطة الجارية حاليًا داخلها أو التي تجتذبها" (أوف أروب وآخرون، 1994: ص 6). ما مدى قدرة المراكز التاريخية على النمو المستمر، لا سيما في مواجهة الضغوط المستمرة على استخدام الأعمال والتجزئة في منطقة الأعمال المركزية ، والتوسع والتكثيف في الضواحي ، والترفيه والسياحة - وجميع احتياجات النقل التي تولدها هذه الاستخدامات ؟ وقد طورت الأبحاث الرائدة في تشيستر منهجية لاستكشاف هذه القضايا المتعلقة بالمراكز التاريخية . وتستكشف هذه الدراسة مفهوم "القدرة الاستيعابية" من حيث :

- القدرة المادية، أي مقدار المساحة المتاحة لنشاط ما؛
- القدرة البيئية : قدرة المساحة على استيعاب الاستخدامات ؛ و
- القدرة الإدراكية (أو السلوكية): تقديرات القدرة من حيث الرضا الشخصي.

يُجري هذا النهج أولاً مجموعة من التقييمات الفنية الكمية للمؤشرات الرئيسية، بما في ذلك مستويات الانبعاثات ، وتدفقات حركة المرور، ومستويات الضوضاء ، وكثافة المشاة ، ومقارنتها بحدود التسامح . ثانياً، تُجرى مجموعة من دراسات إدراك السكان المحليين والمنظمات ، باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات ، للحصول على بيانات نوعية حول ما يُعجب أو لا يُعجب في المدينة .

يُنتج الجمع بين النهجين إطار عمل للقدرة. يمكن بعد ذلك اختبار هذا الإطار من خلال مجموعة من السيناريوهات التي تُظهر الطرق المختلفة طويلة المدى التي يمكن أن تتطور بها المدينة وتعمل من خلالها ، مما يؤدي إلى وضع إرشادات للتخطيط والإدارة . ومع ذلك ، وكما خلص سترينج (1997)، فعلى الرغم من الاهتمام الواسع ، فإن مثال تشيستر هو الدراسة الوحيدة من نوعها حتى الآن ؛ وما يزال نطاق تطبيق مفهوم القدرة على نطاق أوسع ، واستخدامه في وضع سياسات التنمية المستدامة ، غير واضح تماماً. هناك موضوع وثيق الصلة ، تطور بشكل أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو "إدارة النمو" . قد تنص القوانين الحكومية والمحلية على أن تُحدد المستوطنات "حدود النمو الحضري"، والتي لا يُسمح خارجها بأي تطوير حضري جديد . لا يساعد هذا فقط على حماية "المشهد التاريخي الأوسع" من التمدد العمراني المستمر و"مدن الأطراف" ، بل يُركز أيضًا أموال الضرائب داخل المدينة ، وبالتالي يسمح بالإنفاق على اهتمامات الحفاظ التقليدية.

الثقافة والصراع

تُعد الثقافة محورية في قضايا الحفاظ والتراث . تُنتج العمليات الثقافية عبر الزمن المظاهر الطبيعية الحضرية التي نختار الحفاظ عليها - وهي في حد ذاتها ظاهرة ثقافية . بهذا المعنى ، يعكس الحفاظ على المظاهر الطبيعية في المدينة العديد من اهتمامات جغرافية الثقافة المعاصرة ، **حيث تُعد الثقافة عاملاً رئيسيًا ، وليس عاملاً ثانويًا ، في الحياة الاجتماعية (خاصة الحضرية)**؛ ويتمحور النقاش حول طبيعة العلاقات بين العمليات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى إنتاج المظاهر الطبيعية في المدينة واستخدامها وتمثيلها وتعديلها . لكن إحدى المشكلات الرئيسية هي أن الثقافات تتغير بمرور الزمن : فالحرب ، والغزو ، والمرض ، والاستغلال ، بالإضافة إلى فترات التطور الثقافي السريع مثل الثورة الصناعية ، تُعدّ صعبة في ذلك الوقت وتُسفر عن مجموعة متنوعة من التراث والخيارات المتعلقة به . فإذا كان "التاريخ يكتبه المنتصر" ، فكذلك التراث يُختار ويُفسّر من قِبل المنتصر، أو الفاتح ، أو المستغل ، أو الناجي. يتناول الملحق 24.3 مسألة الحفاظ

على التراث في مدينة ما بعد الاستعمار، حيث كان هناك مجال كبير للصراع في اختيار وتفسير التراث - على الرغم من أنه في النهاية ، تم التقليل من هذه الصراعات.

الحفاظ على المشهد الحضري وإدراكه

في كثير من الأحيان ، "تُعد الحجج المؤيدة للأهمية الاجتماعية والنفسية والجمالية للمشهد الحضري المحفوظ أمرًا مسلمًا به ، ونادرًا ما تُعالج بأي طريقة صريحة... وبالتالي ، فإن سياسة الحفاظ على التراث مُقيدة بوصمة العار الذاتية ، وهي عُرضة لاتهامات النخبوية" (هوبارد 1993: ص 361). تُظهر دراسات حول أولئك الذين يشاركون بنشاط في الحفاظ على البيئة ، من خلال عضوية منظمات الأنشطة ، هذه الدراسات بشكل ساحق أنهم من الطبقة المتوسطة الثرية ، والمتعلمة ، والمتحدثة، (مثل لوي وجويدر 1983). وهم ، بالطبع ، يعملون لصالح مجموعة محددة من أساليب الحفاظ على التراث ، لا سيما في دول العالم الثالث والمستعمرات السابقة ، حيث كان من النادر نسبيًا ، حتى العقد أو العقدين الماضيين ، رؤية مظاهر طبيعية حضرية للسكان الأصليين ، أو مساهماتهم ، محفوظة .

وتمثلت وجهة نظرهم في أن المعوزين لم يكونوا متحضرين ، أو غير متحضرين - أو غير موجودين هناك . ولديهم تصورات خاصة عما يجب الحفاظ عليه ، وكيف . وفي الغالب ، بين النخبة النشطة أو الأغلبية السلبية (التي مع ذلك تستهلك التراث المُسَلَّع) ، هناك دعم للماضي ، ولخصائص الأماكن الماضية ، ولتكرارها في المظاهر الطبيعية الحضرية الحديثة المحفوظة . ولكن ، كما يُذكرنا هوبارد (1993) مرة أخرى ، فإن للمجموعات المختلفة في المجتمع قيمًا ومواقف مختلفة ، ويمكن الكشف عنها بتقنيات حساسة بما فيه الكفاية . يبدو **<u>أن التعليم والعمر متغيران مهمان</u>** ، وهناك فجوة واضحة بين متخصصي البيئة المبنية وعامة الناس - على سبيل المثال في الموقف تجاه الأصالة التاريخية ، كما ينعكس في الواجهات والمحاكاة المقلدة . جادل سترينج (1997) بأن الجمهور حساس للأصالة ، ويدرك الخسائر في موارد المشهد الحضري المحفوظة غير المتجددة ، ولن يختار زيارة نسخة طبق الأصل : يمكن القول إن شعبية منزل أب بارك التابع للصندوق الوطني ، والذي أعيد بناؤه بعد حريقه عام 1989 ، قد يدحض هذا الرأي.

الحفاظ على الأماكن وإعادة بنائها

أصبح التراث يُستخدم بشكل متزايد في تسويق المنتجات ، وخاصةً في السياق الحالي ، في تسويق الأماكن . توضح كلتا دراستي الحالة هذا الاستخدام ، باختلافات واسعة النطاق الثقافات والمواقع . تُستخدم صور التراث على نطاق واسع في الترويج للأماكن ، حتى للأماكن ذات التاريخ القصير أو المثير للجدل ؛ وقد تم تحديد مجموعة فرعية من المدن "السياحية التاريخية" (أشوورث وتونبريدج 1990). وقد استخدمت جهود التجديد في مجموعة واسعة من الأحياء الحضرية المهملة حول العالم التراث كعنصر أساسي في استراتيجيات تسويق الأماكن وإنعاشها ، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في حي ألمانيا الصغيرة في برادفورد ، وحي المجوهرات في برمنغهام (ينظر الملحق 24.1؛ تيسديل وآخرون 1996) ومنطقة الواجهة البحرية في كيب تاون .

ومع ذلك ، تحيط الانتقادات بانتقائية التراث، التي تستبعد جوانب من التراث المحلي تُعد "غير قابلة للبيع" للسياح أو المستثمرين (كيرنز وفيلو 1993) ، وتطهيره ، على سبيل المثال في أثاث الشوارع ومخططات التحسين شبه التاريخية (بوث 1993) . لكن هذه هي الطبيعة التنافسية لتسويق الأماكن المعاصر ، لدرجة أن مثل هذا التساؤل يُنظر إليه على أنه غير مرحب به ، بل خيانة . في المملكة المتحدة ودول غربية

أخرى ، أدى تراجع التصنيع إلى اعتماد متزايد على **صناعات قطاع الخدمات ، والتي تُعد السياحة التراثية جزءًا كبيرًا منها** . في العديد من دول العالم النامي ، **تُعد السياحة التراثية أيضًا داعمًا كبيرًا للاقتصاد** ؛ ولكن بينما تُسلّع دول العالم الأول تراثها ، غالبًا للاستهلاك الداخلي ، تعتمد دول العالم الثالث على إنتاج معالم جذب للسياح الأجانب .

الخلاصة

في دراسته المبكرة للحفاظ على المظاهر الطبيعية الحضرية كجغرافيا تطبيقية ، اختتم كونزن (1975: ص 83) بطرح ثلاثة أسئلة : "ما هو الغرض الاجتماعي من الحفاظ؟ ما هي المخاطر التي تُهدد الحفاظ على المظاهر الطبيعية الحضرية التاريخية في أوروبا؟" **ما هي الطبيعة العامة للحفظ؟** تُفهم هذه الأسئلة الثلاثة الآن بشكل أفضل بكثير من خلال الكم الهائل من الأعمال المنشورة منذ ذلك التاريخ - والتي أنجز الكثير منها جغرافيون ، ويرتبط الكثير منها ارتباطًا وثيقًا بالاهتمامات المتطورة لتخصص الجغرافيا. ومع ذلك ، ما يزال هناك نقص واضح في أخلاقيات أو فلسفة مقبولة على نطاق واسع للحفاظ على المظاهر الطبيعية الحضرية ، وهذا مجال رئيسي للتطوير المستقبلي . يُعرف الكثير عن تاريخ وتطور فكر والتشريعات والممارسة المتعلقة بالحفظ (على سبيل المثال، ينظر ديلافونز (1997) للاطلاع على نظرة من الداخل لنظام المملكة المتحدة).

تُستكمل المعلومات الكمية حول أعداد وأنواع المعالم والمناطق المحفوظة ببيانات نوعية حول التصورات وردود الفعل والاستخدامات . والأمر الأكثر دلالة هو أن مفهوم "الحفظ" ، الذي تطور من "الحفظ" ، قد تطور الآن إلى "التراث" (أشوورث 1994) . أشارت الدراسات إلى أنه على الرغم من إمكانية القول إن مفهوم التراث قد ساهم في تعميم مفهوم الحفاظ على التراث ، إلا أن أيديولوجياته قد قيدت بشكل واضح الاختيار والحرية . تُسند سلطة اختيار التراث والترويج له إلى النخب القوية ، سواء كانت شركات متعددة الجنسيات أو سلطات بلدية . ولا يُجرى سوى القليل من التشاور الفعال مع الجماعات المحلية . ويُمثل تسليع التراث جزءًا آخر من تأثير النظام الرأسمالي على البيئة العمرانية.

إلى أين بعد ذلك ؟ أولًا، تتواصل التطورات التكنولوجية بوتيرة متسارعة ، ويمكن تسخيرها في دراسة المشهد الحضري المحفوظ . على سبيل المثال ، ساعدت التطورات الحديثة في استخدام نظم المعلومات الجغرافية والتحليل الحاسوبي بشكل كبير في "تصنيف" وتمثيل وتحليل هذه البيانات المورفولوجية والتاريخية والأثرية (كوستر 1998) . ثانيًا، من المرجح أن تصبح القضايا الثقافية المتعلقة بالحفظ والتراث أكثر إلحاحًا . مهم ، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المحرومة من تراثها ، أو المهمشة في تخطيط التراث ، أو المتورطة بطريقة أخرى في مشاكل تراثية متنافرة أو مثيرة للجدل . ثالثًا، سيصبح تطوير النقطة السابقة ، أي الحفاظ على الأماكن "في المحيط" ، خارج محور شمال الأطلسي ، حيث ركزت معظم أعمال العقدين الماضيين، أكثر بروزًا (راجع شو وجونز 1997). رابعًا، سيصبح الحفاظ على التراث في جميع أنحاء العالم أكثر تركيزًا على قضايا كفاءة الموارد ، وإدارة النمو ، والقدرة .

باختصار، هذه عناصر لما أصبح الكلمة الأساسية المعاصرة في التخطيط ، "الاستدامة" . إن الوعي بموارد العالم المحدودة ، وآثار ذلك على استمرار التنمية غير المقيدة ، سيؤثر على مخاوف دعاة الحفاظ على التراث ، وليس دائمًا لصالحهم . على سبيل المثال ، قد يعني مفهوم "المدينة المدمجة" إعادة تطوير حضري واسع النطاق بكثافة أعلى بكثير من أجل تقليل الموارد المهدرة في السفر والأراضي الإنتاجية التي يسكنها الزحف العمراني ؛ لكن العواقب على المظاهر الطبيعية الحضرية القيّمة قد تكون وخيمة . خامسًا، يمكن استخدام مفاهيم أكاديمية ، مثل مفهوم كونزن الأكثر تطورًا عن "التاريخية" (1975)، لتحسين المناهج العملية

والنظرية لقضايا مثل طابع المنطقة . باختصار، من المرجح أن يكون مستقبل الرؤى الجغرافية للحفاظ على المظاهر الطبيعية الحضرية مستقبلًا للعمل المتزايد ، الذي يتناول الانتقادات "النخبوية" الموجهة إلى الحفاظ على التراث في السنوات الأخيرة ، وسخرية صناعة التراث ، من خلال توسيع نطاق وجهات النظر حول الحفاظ على المناطق المحيطة ، والمساهمات الثقافية في التراث الصعب ، والأهمية المتزايدة للاستدامة.

الملحق 24.1

مشاكل التراث الصناعي : ألمانيا الصغيرة، برادفورد، المملكة المتحدة

برادفورد ، على بُعد 13 كم غرب ليدز، مدينة صناعية تعاني من تدهور اقتصادي ، وهي مشكلة واضحة للعيان في البنية المادية للأحياء القديمة في وسط المدينة . تطلب تصنيع صناعة الصوف في القرن التاسع عشر بناء مستودعات جديدة كبيرة ، تم بناء العديد منها بالقرب من بعضها البعض على موقع مساحته 8 هكتارات مجاور لوسط المدينة بين عامي 1860 و1874 : ومع الارتباط القوي بألمانيا ، أصبحت هذه المنطقة تُعرف باسم ألمانيا الصغيرة (الشكل 24.1). بدأ مخطط إعادة تطوير شامل في وسط المدينة من أواخر الخمسينيات وحتى السبعينيات ، على الرغم من الاحتفاظ بالعديد من المباني العامة الرئيسية التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر .

لم يتعد هذا المخطط على ليتل جيرماني ، على الرغم من أنه ، إلى جانب الخطط الغامضة لطريق دائري داخلي ، أضر بجزء من المنطقة . كان التهديد الرئيسي المتصور للمنطقة هو قيام المطورين التجاريين بشراء المباني وهدمها لتوفير مواقف سيارات على مستوى السطح لمواقع التطوير المستقبلية . أدت الطبيعة المتغيرة لصناعة النسيج ، وتراجع الصناعة التحويلية بشكل عام في هذا الجزء من البلاد في أواخر القرن العشرين ، إلى تكرار العديد من هذه المباني الكبيرة المبنية من الطوب والحجر، المكونة من خمسة أو ستة طوابق . لم تكن هناك استخدامات واسعة النطاق مناسبة ، وأصبحت المنطقة متداعية ومهملة . ومع ذلك ، فهي تتمتع بموقع جيد ، مجاورة مباشرة لوسط المدينة ، على الرغم من أن الانتهاء مؤخرًا من الطريق الدائري الداخلي قد عزل ليتل ألمانيا من الأحياء الأخرى في المدينة الصناعية . ساعد تصنيف المنطقة كمنطقة محمية، وانهيار سوق العقارات في عام 1973 ، على درء تهديدات المطورين التجاريين . تم تصنيف المنطقة أعطى الأولوية لألمانيا الصغيرة في هذه الفترة.

في عام 1989 ، أقر المجلس بأن ألمانيا الصغيرة أصبحت رصيدًا رئيسيًا في تسويق المنطقة وعرضها . ومع ذلك ، بعد تشجيع مشاركة القطاع الخاص من خلال المنح وتنفيذ الأعمال البيئية ، وبعد إكمال العديد من المشاريع الرئيسية ، أعادت هيئة الترويج العقاري تقييم أولوياتها وقررت إكمال الالتزامات الحالية بالأشغال العامة ، ولكن مع الانسحاب من المزيد من الأنشطة البارزة على المدى الطويل لتشجيع كفاية مبيعات المنطقة تُظهر هذه الحالة عدة سمات ، تدور بشكل أساسي حول مشاكل التركيزات الكبيرة لمباني التراث الصناعي في منطقة صغيرة ؛ والحاجة إلى منح كبيرة لجعل عمليات التحويل مجدية ماليًا ؛ والمطالب المتنافسة على التمويل العام المحدود .

غيّر تنظيف الأحجار وتحسينات الرصف مظهر المنطقة : على الرغم من وجود بعض الاحتجاجات العامة على أن عملية التنظيف نفسها قد أزالت بعضًا من التراث الصناعي للمدينة . كان لبعض الأعمال المبكرة في استعادة الثقة ، وخاصة من قبل جمعية الأعمال المحلية ، تأثير ضئيل حيث قامت الشركات كـ "متميزة" في منتصف سبعينيات القرن الماضي ، مما سمح بتقديم طلبات للحصول على مساعدات من الحكومة

المركزية . كانت هيئة التخطيط المحلية (LPA) مهتمة آنذاك بالحفاظ على ثقة الشاغلين المتبقين ومنع المزيد من الإهمال والهدم . بحلول أوائل ثمانينيات القرن الماضي ، تم إدراج 55 مبنى من أصل 88 مبنى في المنطقة كأعلى تركيز للهياكل الصناعية الفيكتورية المحمية في إنجلترا . ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، كان حوالي 50% من مساحة أرضيات ألمانيا الصغيرة شاغرة على الرغم من أن معظم المباني كانت قيد الاستخدام حيث تم تركيز المساحة الشاغرة في أكبر المباني .

في مارس 1982، أُعلن جزء كبير من ليتل جيرماني منطقة تحسين تجاري لتحسين مظهر العقارات الصناعية والتجارية القديمة في المدن الداخلية لأولئك الذين يعملون ويعيشون ويزورونها ويمرون بها... للمساعدة في تحسين صورة المدينة والمنطقة . في عام 1985، شعرت هيئة التخطيط العمراني في ليدز ومجلس السياحة الإنجليزي بالحاجة إلى نهج أكثر استباقية ، يتجاوز التخطيط المادي التقليدي . فكلفوا URBED بوضع توجه استراتيجي لإحياء ليتل جيرماني . تم إنشاء مساحة عامة مفتوحة جديدة في ساحة المهرجانات ، وتم افتتاح مهرجان ليتل جيرماني في عام 1986. وشملت المبادرات الأخرى في أواخر الثمانينيات توسعًا كبيرًا في التحسينات البيئية ، لا سيما في الأرصفة وأسطح الشوارع ، بما في ذلك أثاث الشوارع الجديد . وعُرضت مساعدات من الحكومة المركزية لإصلاح وترميم العديد من العقارات ، بالإضافة إلى مخططات منطقة التحسين التجاري التابعة لهيئة التخطيط العمراني في ليدز ومخططات المواقع والمباني.

كانوا يميلون إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة ، لا سيما خلال فترة الركود في أواخر الثمانينيات والتسعينيات . كما كان للمضاربة العقارية ، التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وشجعت على الاستحواذ على المواقع لأسباب استثمارية مالية بدلاً من التجديد وإعادة الاستخدام، تأثير سلبي . على الرغم من الاعتراف بأن أعمال التجديد في هذه المنطقة لم تكتمل بعد ، فقد انتقل الاهتمام والتمويل إلى أماكن أخرى في المدينة . ويتم استهداف أنظمة المنح الحكومية الجديدة في أماكن أخرى ، وكذلك مخطط شراكة هيئة التراث الإنجليزي لتمويل مناطق الحفظ . ومع ذلك ، فإن ضخ مبالغ كبيرة من المال العام في هذه المنطقة على مدى عقد من الزمان أدى بشكل مباشر إلى تحسينات ملحوظة في المباني والشوارع ؛ وإلى زيادة معدلات الإشغال من قبل مجموعة متنوعة من الملاك والمستأجرين التجاريين والسكنيين الجدد . يتم تسويق المنطقة كجزء من تراث المدينة ولها معالمها الثقافية الخاصة .

<u>ملاحظة:</u> تم البحث في هذه الحالة من أجل مجموعة الاتحاد الأوروبي لأنظمة التخطيط المكاني ، وتعتمد بشكل كبير على مواد غير منشورة من مجلس مدينة برادفورد وهيئة التراث الإنجليزي . ينظر أيضًا فالك (1990) وتيزديل وآخرون (1996)

الملحق 24.2

تعريف "الطابع" كما هو مطبق في مناطق الحفظ في المملكة المتحدة: مقتطف من الإرشادات الحالية

قد ينبع تميز المكان من أكثر من مجرد مظهره . فقد يستمد من حواس وتجارب أخرى ، مثل الأصوات والروائح والظروف البيئية المحلية أو الارتباطات التاريخية ، على سبيل المثال تلك المرتبطة بحرف معينة أو شخصيات مشهورة . قد تتغير خصائص المكان من النهار إلى الليل . يمكن تحديد عناصر الطابع هذه ، ولكن لا يمكن حمايتها أو التحكم فيها بشكل مباشر. من خلال تحديد وحماية العناصر الملموسة ، مثل المباني والمساحات بينها (الشوارع والساحات والمسارات والساحات والحدائق) ، يمكن استدامة الأنشطة والاستخدامات التي تُشكل الطابع الخاص للمكان . يجب أن ترتكز تدابير الحفظ المادي الفعالة على سياسات

صارمة لاستخدام الأراضي في خطة تطوير معتمدة . ستساعد معظم المباني في منطقة الحفظ على تشكيل طابعها بطريقة أو بأخرى . لا يعتمد مدى إيجابية مساهمتها على مظهرها العام فحسب ، بل على سلامتها كهياكل تاريخية وتأثيرها ثلاثي الأبعاد ، ربما في مشهد أسطح أو أفق مثير للاهتمام . يمكن أن تكون الواجهات الخلفية مهمة ، وكذلك المظاهر الجانبية من الأزقة والساحات.

في منطقة محمية كبيرة ، أو منطقة يمتد تطويرها لفترة طويلة ، قد يختلف الطابع بشكل كبير داخل حدودها . على سبيل المثال ، قد يكون لمدينة سوق صغيرة مركز من العصور الوسطى ، يركز على سوق أو كنيسة ، ثم مرحلة جورجية من تطوير المنازل الفخمة والشوارع الرسمية ، تليها السكك الحديدية ، وفي النهاية الإسكان الحديث على الحواف وفي المواقع الفاصلة . عندما يكون الطابع مركبًا بهذه الطريقة وتكون مراحل النمو واضحة ، فغالبًا ما يكون من المفيد تحليلها بشكل منفصل . في أماكن أخرى ، ربما تكون إعادة البناء قد حدثت مرات عدة في المواقع نفسها ، مما أدى إلى تراكب أشكال البناء التي غالبًا ما تكون موجودة ضمن إطار قديم . قد يعكس ثراء المنطقة اليوم تراكم فترات تاريخية متعاقبة.
(التراث الإنجليزي ١٩٩٧: ص ٢-٣؛ ومن الواضح أن لذلك صلة بمنهج مورفولوجيا المناطق الحضرية).

الملحق 24.3

مشاكل التراث الاستعماري في ستون تاون ، زنجبار

تتميز مدينة زنجبار بشكل حضري معقد ناتج عن تنوع ثقافي كبير . استُبدلت الملاجئ الخشبية القديمة المقامة على قطع أراضي غير منتظمة بمنازل من الحجر الجيري المرجاني بعد أن نقل السلطان سيد سعيد مقره الإداري إلى هنا عام ١٨٣٢ . شُيّدت مجموعة من المباني العامة والخاصة الفخمة مع نمو المدينة بفضل تجارة الرقيق ، إلى جانب تجارة الذهب والعاج والتوابل، في القرن التاسع عشر (الشكل ٢٤,٢) . كانت التأثيرات الثقافية الرئيسية من العرب والتجار الهنود والأوروبيين، وخاصة البريطانيين ، بعد إغلاق سوق الرقيق عام ١٨٧٣. لم يكن السواحيليون الأصليون وسكان الجزر من أصول مختلطة ، إلى جانب أحفاد العبيد الأفارقة ، ممثلين تقريبًا في ستون تاون ، لكنهم سكنوا منطقة نغامبو المجاورة.

وبالتالي ، لم تكن المدينة القديمة تحتوي على أي آثار للثقافة السواحيلية . أطاحت ثورة أفريقية عام ١٩٦٤ بالسلطان ، وأدت إلى هجرة السكان العرب والهنود ، وتدهور اقتصادي حاد ، وهجران وتدهور العديد من مباني المدينة الحجرية . صادرت الحكومة الجديدة بعضها ، واستخدمتها لإعادة إسكان سكان الأحياء الفقيرة المؤقتة في نغامبو . لكن هذه الكثافة السكانية المتزايدة لم تكن تمتلك المهارات اللازمة لصيانة المباني الحجرية ، ولا المال اللازم لتوظيف تلك المهارات ؛ كما عجزت الحكومة عن الاستثمار في المنطقة . انهارت المباني مع تعفن عوارضها . وعلى الرغم من دلالاتها الثقافية والاستعمارية ، فقد احتلت الإدارة الجديدة بعض المباني العامة . بعد خمسة عشر عامًا ، أصبحت الحكومة قلقة بشأن فقدان مخزون المساكن ، وبدعم من الأمم المتحدة ، قررت وقف انهيار سوق الإسكان ، وإنعاش الاقتصاد المحلي ، وبالتالي الحفاظ على التراث الحضري لمدينة ستون تاون كشاهد على الأصول المتنوعة لسكان زنجبار، على الرغم من الذكريات المؤلمة الأخيرة التي أثارتها العديد من المباني. (ماكيلان 1990: ص 405)

لم تتم حماية سوى ستة مبانٍ - جميعها مبانٍ عامة - في عام 1979. كان العمل المتضافر للحفاظ على التراث ، عمليًا ، نتيجة ثانوية لحلول مشكلة الإسكان. عد انهيار الممتلكات التي لا تحظى بالصيانة الكافية إهدارًا غير ضروري للموارد ؛ ونشأ تدخل الأمم المتحدة من القلق (خارج زنجبار نفسها) بشأن فقدان أحد أكثر مواقع التراث الحضري تميزًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وُضعت خطة شاملة لإعادة التطوير،

مع إنشاء منطقة تاريخية وهيئة مستقلة مسؤولة عن الحفظ والتأهيل (لانيير ومكويلان، ١٩٨٣). وكجزء من مزيجها المبتكر من الحفظ وتحسين المساكن ، يُمكن لسكان المباني الحكومية المهددة بالانهيار شراؤها مقابل مبلغ زهيد (حوالي ٢٥٪ من قيمتها السوقية)، شريطة تجديد العقار وفقًا للمعايير المتفق عليها والخاصة بكل مبنى في غضون عامين من الشراء.

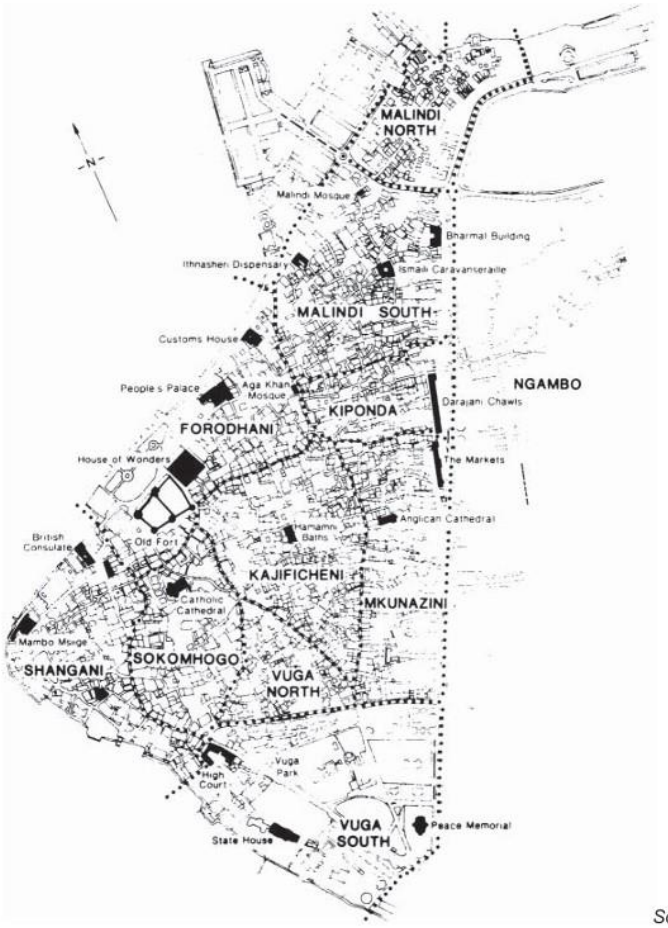

Figure 24.2 Zanzibar, showing key conserved buildings in black.

Source: McQuillan 1990, figure 18.3

وبحلول عام ١٩٩٠، كان قد تم نقل ملكية أكثر من ١٠٠ مبنى ؛ وقد تخلصت الحكومة من مشاكل الإيجار والصيانة ، وحصلت على بعض الدخل الذي وُجه لإصلاح ممتلكات تاريخية أخرى . ومع ذلك ، يُمثل التمويل مشكلة رئيسية ، وقد ساهمت المساعدات الخارجية بشكل كبير في دعم ترميم المباني التاريخية : بمنح قدرها ٤٠٠ ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و٦٠٠ ألف دولار من الجماعة الأوروبية (مكويلان، ١٩٩٠: ص ٤١١). انخفض معدل انهيار المباني بشكل كبير، وفي عام ١٩٨٨، صُنفت مدينة ستون تاون رسميًا كمنطقة محمية . على الرغم من هذا النجاح الواضح ، يُظهر ماركس (١٩٩٦) تناقضات وغموضًا كبيرًا ، ليس أقلها أن السياحة (والحاجة إلى دخل خارجي يُولّده السياح) يُمكنها "الحفاظ على المباني البارزة في آنٍ واحد ، مع تدمير العديد من الشبكات الاجتماعية والثقافية الهشة في المدينة ، وجزء كبير من النسيج الحضري الذي تسكنه... مما يؤدي إلى تحسين متقطع لمدينة ستون تاون وتهميش الفقراء" .

وهكذا ، فإن ترميم المباني الفردية والأماكن العامة قد طهر الماضي ، مع رؤية تتمثل في "جنة بيضاء... صورة كاريكاتورية لثقافة زنجبار" حيث لا توجد مساحة للتجارة غير الرسمية . "تُرمَّم الآثار

المملوكة للقطاع الخاص والقطاع العام وتُحوّل إلى سلسلة من المحميات السياحية ، حيث يُعرَض مفهومٌ مُتجذِّرٌ عن "التقاليد" و"الثقافة"" (ماركس ١٩٩٠: ص ٢٧٤) . تتزايد التعديات غير الرسمية وغير القانونية على الأراضي العامة والخاصة مع تزايد الطلب على المساحات ، بموافقة بعض كبار السياسيين .يشهد طابع ومظهر مدينة ستون تاون تغيرًا ملحوظًا وسريعًا.
المصدر: لانيير ومكويلان ١٩٨٣؛ ماكويلان ١٩٩٠؛ ماركس ١٩٩٦.

<u>دليل لمزيد من القراءة</u>

هناك العديد من النصوص الممتازة التي تركز على هياكل أو مناطق أو دول منفردة، أو التي تلتزم بوجهات نظر ضيقة بشأن الحفاظ على التراث. تلك المذكورة هنا تتبنى وجهات نظر أوسع وأكثر شمولاً، وتطور المواضيع التي طرحت في الفصل.

أشوورث، ج. ج. وتونبريدج، ج. إي. (1990) المدينة السياحية التاريخية. لندن: بيلهافن. تطوير مفهوم "المدينة السياحية التاريخية"، والجمع بين قضايا هوية المكان والتسويق، والتخطيط، وتطوير أفكار رئيسية حول "التراث."

أشوورث، ج. ج. ولاركهام، ب. ج. (محرران 1994) بناء تراث جديد: السياحة والثقافة والهوية في أوروبا الجديدة. لندن: روتليدج. تتناول الفصول مجموعة من تطبيقات الحفظ والتراث، لا سيما قضايا القومية الأوروبية (التاريخية والتي عادت للظهور في أواخر القرن العشرين)، والتراث المتنافر، ودور العمارة والتصميم، والسياحة، واستهلاك الحفظ والتراث.

غراهام، ب. ج.، وأشوورث، ج. ج.، وتونبريدج، ج. إي .1999 جغرافيا التراث: القوة والثقافة والاقتصاد. لندن: أرنولد. هذه لمحة جغرافية مهمة عن مجال التراث/الحفظ، مع التركيز على طبيعة التراث، والسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدام التراث في إدارة المكان.

لاركهام، ب. ج. (1996) الحفظ والمدينة. لندن: روتليدج. منظور مورفولوجي حديث حول الحفظ وتغير المشهد الحضري، يربط بشكل واضح بالممارسات المعمارية والتخطيط والتصميم الحضري، ويبدأ في تطوير بُعد دولي.

شو، ب. ج. وجونز، ر. (محرران) (1997) التراث الحضري المتنازع عليه: أصوات من المحيط. ألدرشوت: أشجيت. مجموعة مفيدة تركز على التنازع والتراث والثقافة؛ وفي منطقة محيطية مهملة جغرافيًا، بعيدًا عن محور شمال الأطلسي المعتاد.

وايتهاند، ج. و. ر. (1987) الوجه المتغير للمدن. منشور خاص رقم 21 لمعهد الجغرافيين البريطانيين، أكسفورد: بلاكويل. وايتهاند، ج. و. ر. (١٩٩٢) صناعة المشهد الحضري. معهد الجغرافيين البريطانيين، منشور خاص رقم ٢٦، أكسفورد: بلاكويل. تُقدم هذه الكتب مجتمعةً لمحةً عامة عن مناهج مورفولوجية حضرية لدراسة المشهد الحضري المتغير ومفاهيم الإدارة، التي يُعدّ الحفاظ عليها جزءًا منها. دراسات الحالة مُستندة إلى المملكة المتحدة، ولكنها تشمل مراكز المدن والمناطق السكنية والتطورات المؤسسية.